الوظائف الجديدة للدولة القومية

New functions of the national state

الدكتور: زبيري رمضان
أستاذ محاضر "أ"
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أدرار
zebiri_ramdane@yahoo.fr

Dr: Zebiri Ramdan
Lecturer Class. "A"
Faculty of Law and Political Science
Adrar University -Algeria

تاريخ الاستلام: 2019/04/23 تاريخ القبول: 2019/05/28

ملخص باللغة العربية:

تحاول هذه الورقة الرّبط بين دور الدولة ووظائفها والمتطلّبات الجديدة التي جاءت بها المتغيرات الطارئة عالمياً ومحلياً، ورغم أنه لا يوجد اتفاق حول هرميتها أو أولوياتها فإن الإتّجاه الغالب يرى ضرورة وجود الترتيب المتمحور حول الوظائف الأساسية والوظائف الوسيطة والوظائف التنشيطية.

كلمات مفتاحية: الدولة القومية؛ وظائف دنيا؛ وظائف وسيطة؛ وظائف تنشيطية.

ABSTRACT:

This paper attempts to link the role of the state and the new requirements that have brought about the changes globally and locally. Although there is no agreement on its hierarchy or priorities, the predominant trend is that there is a need for an arrangement centered on basic functions, intermediate functions and revitalizing functions.

Keywords: *the national state; minimum functions; intermediate functions; Revitalizing functions*

مقدمـــة:

تعتبر الدولة بالتوصيف التقليدي مجرد كيان سياسي قانوني ذو سلطة سيادية معترف بها على رقعة جغرافية محددة ومجموعة بشرية معينة، وهي من حيث المبدأ تختلف عن الحكومة *"Government"* في كون هذه الأخيرة هي أهم مكونات هذه الدولة؛لأنها الجهاز التنفيذي الذي يضطلع بعملية الحكم ويشرف على وضع القوانين

والضبط والتوجيه والتنظيم. والدولة عموماً هي وليدة تطور تاريخي واختمار طويل للمجتمعات البشرية، وقد جاءت لتعبر عن حاجة ضرورية وموضوعية لضبط آليات الصراع بين الأفراد والمجموعات والفئات المكونة للمجتمع، وكذلك ضبط وتحديد الصراع (السياسي والاقتصادي والعسكري..) وحتى على المستوى الدولي، ومنه فالدّور والأهمية المثلى للنظام السياسي (الحكومة) تكمن في الحفاظ على سيرورة المجتمع ومعرفة متطلّباته وتحقيق حاجاته، والدولة مطالبة وفق كل هذا بتكييف عملها مع ديناميكية التوقعات، وبالتالي الإعتماد أكثر على البُنى المساعدة على التكيّف المبرمج ومحاولة الحفاظ على الخصائص التي تميّز أداء الدولة في تحقيقها لوظائفها والسّعي لإنجازها.

وإذا اعتبرنا الدولة القومية ليست كياناً وهبته الطبيعة بل نشأ لتلبية حاجات مجتمع أوربا في مكان وزمان محددين، وهي بذلك عكست مطالب ورغبات زماناً معين ومنطقة جغرافية محدّدة، فإن دور هذه الدولة ووظيفتها ليس ثابتاً وجامداً على مرّ الحقب والأزمان، بل هو متغيّر حسب ما تقتضيه الظروف وكذلك حسب التحولات المجتمعية، وهو ما يسوغ تساؤلنا في هذه الدراسة عن: ما هي الوظائف التي يمكن أن تضطلع بها الدولة المعاصرة في ظل التحولات العالمية الحاصلة ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الكبير تستدعي الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي والإستشرافي لاستبيان الموقف واستشراف خيارات وبدائل الدولة القومية في الحفاظ على مكانتها ووجودها من خلال تكييف وظائفها مع تلك المستجدات . لذا سنحاول الإجابة عن هذا التساؤل وفق الخطة الآتية:

- **المبحث الأول: الوظائف الأساسيّة أو السّيادية** (الدّفاع والأمن والنّظام،وحماية الملكية، والصحّة العامّة، والإدارة الإقتصادية الكلّية، برامج مكافحة الفقر)؛ (الدولة الدنيا)؛

- **المبحث الثاني: الوظائف الوسيطة** (التعليم الأساسي، حماية البيئة، التّأمين الصحّي، التّأمين ضدّ البطالة، التأمينات التقاعدية، حماية المستهلكين)؛
- **المبحث الثالث: الوظائف التنشيطية** (رعاية الأسواق، تحفيز ودعم المبادرات، إعادة توزيع الأصول والأدوار).

المبحث الأول: الوظائف الأساسية للدولة.

ينصح برايان ليفي خصوصاً في ظلّ ضعف القدرات المؤسسية للدولة بالتركيز على الضروريات (دولة ملتزمة القانون، سياسة اقتصادية سليمة مع جدول أعمال بسيط)[1]؛ هذا النّمط من الوظائف عادة ما يُعبّر عنه بوظائف السّيادة أو الوظائف الأساسية أو وظائف الحد الأدنى (الدولة الدنيا–Minimal State)، وينظر للدولة في هذا السّياق على أنّها الوحيدة وليس غيرها من يضطلع بتوفير الخدمة/السّلعة العامة "Public Goods"، والتي تعتبر سلع أساسية متسمة بعدم المنافسة (لا يصلح السوق لتوفيرها) وعدم القدرة على الإستبعاد أو عدم القصر (كالدّفاع أو العدالة وبعض الخدمات كفتح طريق؛ جسر.. مثلاً)، كلها لا يمكن توفيرها لشخص دون أن يستفيد منها الجميع، والمتعامل في السوق غير مستعد لدفع ثمن عن سلعة لا يتمتع بها وحده؛ وهذا يعني أن الدّولة هي وحدها من يتوجب عليها الإضطلاع بتوفير هذه "الخدمات أو السلع العامة".

المطلب الأول: دور الدولة في الدّفاع والأمن والنظام.

إنّ وظيفة أو صلاحية الدّولة الأولى هي إرساء قواعد نظام شامل للمجتمع وتنفيذه، والدّولة وحدها من يستطيع وضع قواعد يمكن تطبيقها على الجميع ووسيلتها

1 برايان ليفي، "كيف تستطيع الدول تدعيم أسواقها؟"، مجلة التمويل والتنمية، ثنكزق النقد الدولي، المجلد 34، العدد 03 سبتمبر 1997، ص 23.

في ذلك القوة المنظّمة واحتكار العنف المشروع والذي عن طريقه تخلق نظاماً قضائياً وبوليسياً لضمان احترام تلك القواعد وحماية حقوق الأفراد[1]، هذا الدور تقليدي عرفته جميع الدول عبر التاريخ لتمكينها من كل ما يتعلق برعاية المصلحة العامة نيابة عن المجتمع في حفظ الأمن والنظام والدّفاع عن الوطن[2]، والوقائع التاريخية تؤكد أن جميع المجتمعات الإنسانية وحتى البدائية منها عرف وظيفة الدّفاع عن المجتمع وحفظه وفق طقوس وإجراءات خاصة بكل سلطة وفي أي مجتمع كان.

وقد اضطلعت الدولة الحديثة بحماية مجتمعاتها وحياة الأفراد والدفاع عنهم ضدّ الأعداء الخارجيين والحفاظ على مصادر ثرواتهم الطبيعية، ولعلّ ما يدلل على أهمية هذه الوظيفة في المجتمعات المعاصرة هو تنوّع البنى الوزارية في جميع الدّول لتأديتها كوزارات العدل والداخلية والدّفاع، وهذا يعني أن وظيفة الأمن وحفظ النّظام تستمد أهميتها من كونها وظيفة تعددية تزوّد أعصاب جميع بُنى الدّولة[3].

وفي أيّ من الأحوال لم يكن أحد ليجادل في دور الدّولة بحفظ النّظام وفي سنّ القوانين وتنفيذها والدّفاع عن الوطن والمجتمع ومصالحه إذ لا يمكن بالاتفاق ترك هذه الوظائف للسّوق ليقوم بها؛ لأنه "بعيداً جداً عن هذا النّوع من البضائع"[4].

---

1 حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 1418هـ-1998م، ص 25.

2 علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الإقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة المشروعات العامة في أقطار الخليج العربية المنتجة للنفط، الكويت: سلسلة كتب المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد42، يونيو 1981م، ص 40.

3 جاك باغنار، الدولة مغامرة غير أكيدة، ترجمة: نور الدين اللباد، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 86-87.

4 روجيرو بنتو، التحول في دور الدولة لتفعيل دور القطاع الخاص، ندوة إصلاح الخدمة المدنية لتفعيل القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 15-17 ديسمبر/كانون الأوّل، 1997، ص 108.

المطلب الثاني: حماية الملكية.

استقرّ الفكر القانوني على أن الملكية الخاصّة هي التي تخضع لقواعد السوق والأساليب التجارية ولو كانت في يد الدّولة أو هيئاتها العامة، أما الملكية العامة (الدّومين العام) فهي التي تخصّص لمنفعة أو خدمة عامة .

ومن الطروحات الرئيسية التي ألحّ عليها البنك الدولي هو أن الأسواق لا تستطيع أن تنمو إلاّ إذا تحدّدت بشكل كافٍ حقوق الملكية بما في ذلك الحقّ في استخدام هذه الأصول أو السّماح للآخرين بالإستخدام أو منعهم من ذلك والحصول على الدّخل الذي يتيحه هذا الأصل أوبيع هذه الأصول، وتستند حقوق الملكية بدورها على الترتيبات الإجتماعية التي تشمل فرض قيود معقولة على الأعمال غير المشروعة (الحماية من السّرقة والعنف وأعمال النهب الأخرى) والحماية من تصرّفات الحكومة التعسّفية التي تدمّر أنشطة الأعمال ووجود آليات لحل المنازعات تتّسم بالعدل وإمكان التنبؤ بها، وتطرح برايان ليفي عدداً من الآليات التي يمكن أن يدعّم بها النظام القانوني حقوق الملكية بدءً من تسجيل الأراضي وضمان المُمتلكات المنقولة وصولاً إلى القوانين التي تحكم أسواق الأوراق المالية وليس انتهاءً بحماية الملكية الفكرية والقوانين التي تمنع الاحتكار[1]، ويطالب المراقبون هنا أيضاً بضرورة أن تكون لدى الدّولة **القدرة** على وضع وتنفيذ إطار عام لحقوق الملكية، إذ لا يكفي أن تكون هناك قوانين جيّدة بل لا بدّ أن تكون هناك محاكم قادرة على تطبيق هذه القوانين لحماية حقوق الملكية من الانتهاك[2]، وفي هذا تكون الدولة ضامنة لحقوق رأس المال الكوني (حماية النقود وحماية الملكية..)عن طريق توفير الغطاء التشريعي اللازم للعمليات الإقتصادية ووضع الضّمانات المطمأنة للرّساميل المحلّية والعابرة للحدود.

1 برايان ليفي، المرجع السابق، ص 21.

2 روجيرو بنتو، المرجع السابق، ص 169.

المطلب الثالث: الصحّة العامّة.

كثيراً ما شهدت هذه الوظيفة تغيّرات تراوحت بين الحدّ الأدنى إلى الحدّ الأوسط من وظائف الدولة. غير أنه وفي الغالب الأعم تحظى الصحة العامة بأولوية لدى كل دول العالم وقد ربط تقرير"بروند تلاند" ما بين الصحة الجيّدة والتنمية واعتبر أن الصحّة الجيّدة أساس رفاهية البشر وإنتاجيتهم[1] كما أنها حق من **الحقوق الأساسية** لكل مواطن، ويُنظر للدولة هنا على أنّها هي من يجب عليها كفالة هذا الحقّ وهي التي لها القدرة على تحسين نوعية حياة الناس[2] ابتداءً من توفير المياه النّظيفة وأنظمة الصرف الصحّي مثلما حدث في روما القديمة، وصولاً إلى القضاء على الجدري في القرن الماضي.

لقد قيّم تقرير"الصحة في العالم لسنة 2000 "النّظم الصحّية الوطنية مركزاً على عنصري الجودة والعدالة في أداء النظم الصحية، ويوضّح التقرير أن هدف الصحّة الجيّدة في حدّ ذاته هدف مزدوج: تحقيق أفضل مستوى متوسط ممكن من الخدمات الصحية أي"الجودة" وأقل قدر ممكن من حالات عدم المساواة بين الأفراد والمجموعات في الحصول على هذه الخدمات أي "العدالة"، و"الجودة" تعني وجود نظام صحي يستجيب بشكل جيّد لما يتوقعه منه الناس أمّا "العدالة" فتعني استجابته على قدم المساواة لكل فرد دون تمييز[3]، ومنه فقد باتت الصحة همَ عمومي يتأثر به

1 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد عارف، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 142، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1989 م، ص142.

2 البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية في العالم 1997م: الدولة في عالم متغير، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1997م، **متوفر أيضاً كملحق (1) في:** ندوة إصلاح الخدمة المدنية لتفعيل القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 15-17 ديسمبر/كانون الأوّل 1997، ص 263.

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م، تعميق الديمقراطية في عالم منفلت، ترجمة: مؤسسة تاتيكس للاتصالات بجميع اللغات، القاهرة: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، 2002، ص 38.

المجتمع ما لم تتخذ الدولة الإجراءات الضرورية لكبح التهديدات الوبائية والتي يمكن أن تمتد للمجال العام؛ ومن أجل وضع صحّيّ أفضل لا يجب النظر إلى السّياسة الصحّية بمجرد مفاهيم الطب العلاجي أو حتى الوقائي أو حتى بمفاهيم الإعتناء الأكبر بالصحّة العامة، لأن الحاجة هي إلى أساليب متكاملة تعكس الأهداف الصحية الرئيسية في مجالات كإنتاج الطعام وتأمين المياه والمرافق الصحّية والسّياسة الصّناعية وخصوصاً فيما يتعلق بالسّلامة والتلوّث وتخطيط المستوطنات البشرية؛ وبالإضافة إلى ذلك ضرورة تحديد الجماعات المعرّضة للخطر وللأذى والمخاطر الصحية التي تهددها[1]، وهو منطق "الصّحة للجميع" الذي تبنَى تحقيقه إعلان"آلما آتا" 1978 كهدف بحلول عام 2000م من خلال تبنَى مفهوم الرعاية الصحية الأوّلية التي تغطّي كافة المناطق المأهولة الحفرية والريفية والجبلية والصحراوية بما يضمن وصول الخدمة الصحية للجميع؛ ويجب أن يشمل هذا[2]:

- الوعي بالمشكلات الصحية السّائدة وسبل درئها والسيطرة عليها؛
- تيسير الحصول على الطعام والتوعية بالتغذية السليمة؛
- الإمدادات الكافية بالمياه النقية وتوفير شروط الإصحاح الأساسي للبيئة ؛
- العناية بصحة الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة؛
- التمنيع (التلقيح) ضد الأمراض المعدية؛
- مكافحة الأمراض الطفيلية؛
- العلاج المناسب للأمراض الشائعة والإصابات وتوفير الأدوية المناسبة.

1 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، المرجع السابق، ص 143.

2 فيليب عطية، أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 161، مايو 1992م، ص 190.

المطلب الرابع: الإدارة الإقتصادية الكلّية.

في عصر العولمة تقوم الحكومة بإدارة السّياسات الإقتصادية الكلّية بهدف تحقيق الأهداف الإقتصادية المرجوّة عن طريق استخدام أدوات السّياسات النقدية والمالية والتجارية، وكذا التشريعات الملائمة لتحقيق المناخ الاستثماري المناسب والمحافظ على الاستقرار الإقتصادي[1]، والصورة الشاملة للدّور الإقتصادي للدّولة تتمثّل في المحافظة على نظام أساسي للتبادلات، والمحافظة على التوازن بين متغيّرات الإقتصاد العام والاقتصاد الوطني[2]، وذلك عن طريق اللوائح والسياسات الإقتصادية الكلية السليمة، وهي في ذلك أشبه برقاص توازن لساعة كبيرة يربط بانسجام الدّولة بالقطاع الخاصّ وبالمجتمع المدني.

المطلب الخامس: برامج مكافحة الفقر.

إنّ الحديث عن علاقة العولمة بالمسائل الإجتماعية ذو شجون، فقد استدعت العولمة أكثر من أي وقت مضى سياسات وطنية فاعلة وتنسيق وتعاون بين كل الدول لمعالجة تلك المشاكل؛ وقد يكون الفقر أخطر المشكلات التي تواجه حكومات العالم نظرا لما ينجم عنه من مشكلات أمنية وصحية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية، والملفت أنّه حتّى الآن لا يوجد تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر إلا أن البنك الدولي عرّفه بكونه "أكثر من أن يكون دخلاً غير كافٍ أو تنمية بشرية غير كافية فهو أيضاً ينطوي على التعرض للمعاناة والإفتقار إلى إبداء الرأي وإلى السلطة

1 عطية حسين أفندي، دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، في سلوى شعراوي جمعة (وآخرون)، ندوة إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، الطبعة الأولى، 2003م، ص 106.

2 روجيرو بنتو، التحول في دور الدولة لتفعيل دور القطاع الخاص، ندوة إصلاح الخدمة المدنية لتفعيل القطاع الخاص، المرجع السابق، ص 109.

وحق التمثيل[1]، وهو ما ذهب إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009م[2]حين فرق بين فقر الدخل المعرف"بمقياس ما يتوافر للإنسان من سلع وخدمات متمثلاً بالإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد (ومنه حساب خط الفقر المدفع وطنياً: دولار يوميا للفرد). والثاني الفقر الإنساني والمعرف ليس بمقياس الدخل وحده بل وبأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل التعليم والصحة والحرية السياسية.

ومن أجل الحد من الفقر بأوجهه المتعددة والإقلال منه عموماً؛ يجب أولاً استعادة الإرادة السياسية واستعادة أولوية السياسة على الإقتصاد، وهي المهمّة المستقبلية الأساسية للدولة في ظل العولمة، فلا الأسواق ولا الشركات العابرة للقارات لديها الحلول لمواجهة المخاطر الإجتماعية التي ترد مع العولمة[3]؛ والدوّل وحدها من باستطاعتها أن تقوم بدور أساسي ليس فقط للتخفيف من وقع إخفاقات الأسواق بل ولتأمين حد أدنى من العدالة الإجتماعية[4] عبر وضع الإستراتيجيات لمكافحة الفقر وإتاحة الفرص والتمكين من أسباب القوة وإدارة المخاطر بالنسبة لأكثر الناس تعرضاً للمعاناة.

ويُستحسن هنا من أجل نجاعة دور الدولة التشجيع على خلق برنامج من داخل الدول لمكافحة الفقر لا أن يكون مفروضاً بالإضافة لأن ينال هذا البرنامج قبولاً من القطاع الخاص والمؤسسات المدنية.

---

1 سيرجيو باريراليتي، "حقوق الإنسان وصندوق النقد الدولي"، مجلة التمويل والتنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، العدد 04، المجلد 38، ديسمبر 2001، ص 45.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م، تحديات الأمن الإنساني، بيروت: شركة كوركي للنشر، 2009م، ص 11.

3 هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، **ترجمة:** عدنان عباس علي؛ مراجعة رمزي زكي، العدد 238، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص 291.

4 جوزيف ستيغليتز، خيبات العولمة **ترجمة:** ميشال كرم، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار (ANEP)، 1999، ص259.

ويقترح المراقبين أن تشتمل برامج مكافحة الفقر خمسة مجالات رئيسية هي[1]:

- العمل الحكومي في القطاعات الإجتماعية؛
- دور الدولة في استخدام آلية الأسعار لزيادة الدخول الحقيقية للفقراء؛
- الإستثمار في رأس المال البشري؛
- تسعير الغذاء وتوزيعه؛
- مشروعات التوظيف وتوجيه الإستثمارات للمناطق الفقيرة .

المبحث الثاني: الوظائف الوسيطة.

كثيراً ما يعتقد المراقبون أن العولمة لن تقود إلى نمط ليبرالي للدولة الدنيا "*Minimal state*"، بل إنها ستعيد صوغ وظائف الدولة لتكون مطالبة أكثر من أي وقت مضى للقيام بدور توزيعي عادل للثروات والقيام بمهمات في مجالات الصحة والتربية والتعليم والخدمات والبنى التحتية، هذه الوظائف باتت يعبَر عنها بـ"الوظائف الوسيطة"؛ وهي وظائف يمكن أن تشتمل إجرائياً على التعليم الأساسي؛ حماية البيئة؛ التأمين الصحي؛ التأمين ضد البطالة؛ التأمينات التقاعدية؛ حماية المستهلكين.

المطلب الأول: دور الدّولة في التعليم الأساسي.

يُعدّ التّعليم الأساسي أهمّ التزامات الدّولة تجاه المواطنين خاصّة غير القادرين لذا يجب التوسّع فيه ليشمل كلّ الأطفال في سن الإلزام، وأن يتضمن عدم تخلفهم وتسربهم منه؛ ويجب الإعتبار من واقع الدول الصّناعية في هذا المجال حيث الحديث هناك عن تكريس التعليم ما قبل المدرسي حين يكون دماغ الطفل مرناً

1 لتفصيل أكثر لهذه النقاط الخمس انظر: سعد طه علام، التنمية والدولة، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، 2004 م، ص 84 إلى 90.

وحسّاسا في مدى تأثره بالبيئة[1]، ويُقترح في هذا المجال اللجوء إلى أنواع غير تقليدية من المدارس لتنويع التعليم الأساسي وتعميمه مثل مدرسة الفصل الواحد والمعلّم الوحيد وهو ما يستجيب لحاجات نشر التعليم في المناطق النائية.

وبالرغم من أن بيانات الالتحاق بالتعليم الأساسي على غرار مستويات التعليم الثلاثة لمعظم البلاد العربية تعبر عن تطور كمي مطرّد[2] إلا أن التحدّي الأهمّ أمام الدولة يكمن في مشكلة تردّي نوعية التعليم المتاح حين يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني[3]، وعلى عاتق الدولة تقع مسؤولية إصلاح سياسات التعليم وجعله أكثر توافقاً مع سوق العمل وتنمية القيم والثقافات التي تشجع العمل والاجتهاد والأداء المتميّز خلال مراحل التعليم[4]. وقد رسم تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ثلاثة توجهات إستراتيجية لبناء رأس مال بشري راقي النّوعية في العالم العربي[5]:

- النّشر الكامل للتعليم الأساسي مع إطالة مدّته الإلزامية إلى عشر سنوات على الأقلّ وتوسعة نطاق التعليم بعد الأساسي باطّراد؛

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003م: نحو إقامة مجتمع المعرفة، UNDP عمّان (الأردن): المطبعة الوطنية، 2003 م، ص 52.

2 لمزيد التفصيل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 م، المرجع السابق، ص 48 إلى 53.

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 م، المرجع السابق، ص 52.

4 أحمد صقر عاشور، تجارب عربية وعالمية في الإصلاح الإداري، ورقة قدمت إلى ندوة إصلاح الخدمة المدنية لتفعيل القطاع الخاص، المرجع السابق، ص 200.

5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 م، المرجع السابق، ص 52.

- استخدام نسق مؤسّسي لتعليم الكبار مستمرّ مدى الحياة فائق المرونة ودائب التطوّر من أجل مكافحة فعّالة للأمية بأصنافها من ناحية وإعمالاً لمبدأ التعليم المستمر مدى الحياة لخرّيجي النظام التعليمي من ناحية أخرى؛

- إيجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم تكفل ترقية نوعية التعليم بما يؤدّي إلى تبلور مسار للحداثة والتميّز والإبداع كمدخل للإمساك بناصية المعرفة والثقافة والأحداث في المجتمعات العربية.

المطلب الثاني: دور الدّولة في حماية البيئة.

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج المشكلات البيئية الخطيرة والتي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الارض واعتُبر هذا طبيعياً في ظل إهمال الدولة للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات عُرفت بـ"التنمية المستدامة" والتي اعتبرت "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو المساومة أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وهي تحتوي على مفهومين أساسيين:[1]

- ❖ مفهوم الحاجات وخصوصاً الحاجات الأساسية لفقراء العالم والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة؛

- ❖ فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل".

ويقع على الدولة في ظل التنمية المستدامة تعزيز القدرة على تشخيص وتقييم ومتابعة مخاطر الأضرار غير القابلة للإصلاح التي تصيب أنظمة الطبيعة

1 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، المرجع السابق، ص 69.

والأخطار التي تهدد بقاء وسلامة ورفاه المجتمع، كما تتحمّل الحكومات منفردة وبشكل جماعي المسؤولية الرئيسية عن عمل ذلك لأنّ التفاعلات البيئية لا تقيم اعتبارا لحدود الملكية الفردية أو السلطان السياسي، ويمكن أن يكون لكلّ من الدّولة والمجتمع المدني والقطاع الخاصّ إسهاماته الجوهرية في مجالات حماية البيئة عبر[1]:

- توعية الشباب والسكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية؛
- تقوية دور المنظمات غير الحكومية؛
- توعية المزارعين وتقديم الحوافز لهم من أجل الحفاظ على البيئة؛
- وضع قواعد تنظيمية للأعمال التجارية والصناعية.

المطلب الثالث: التأمين الصحّي.

ترتفع معدّلات المخاطرة في ظلّ العولمة خصوصاً تلك التي تؤثر على الصحّة، والأمل أن يتم تقليصها إلى أقصى حدّ ممكن وهذا هو سبب اقتران مفهوم المخاطرة منذ البدء بارتفاع كلفة التأمين *Insurance*؛ والتأمين كما يصفه جيدنز هو "الحدّ الأدنى الذي يعتمد عليه في الإقدام على المخاطرة وهو أساس الضمان بعد إقصاء القدر من خلال الإرتباط الفعّال بالمستقبل"[2]. وكثير ما يُعتقد هنا أنّ الدّولة هي من يجب عليها تغطية تلك المخاطر الإجتماعية وتوفير التأمين الصحي والخدمات الصحية اللازمة؛ فالسّياسة الصحية لا ينبغي أن يحكمها الإعتبار

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، المرجع السابق، ص 13.

2 انطوني جيدنز، عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة: عباس كاظم وحسن كاظم، بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003م، ص 48.

الإقتصادي وحده[1] ولا ينبغي أن يُحرم الفقراء بسبب فقرهم من الرّعاية الصحية الأساسية الوقائية والعلاجية" ومن المهمّ أن يتوفّر لكلّ فرد العلاج الملائم بسعر مناسب ووفق المتطلبات الدّولية المعتمدة وخصوصاً ضرورة توافر الدّواء الذي يمثل أحد أهمّ السّلع الضّرورية لحياة المواطن ويرقى أحيانا ليعدّ مؤشراً حاكماً من مؤشرات التنمية البشرية والرّفاهية العامة.

ولقد عمدت الأنظمة الرأسمالية الأوربية إلى تعميم هذا النوع من التأمين الصحّي على معظم فئات العاملين وغير العاملين من خلال تأمين المرافق الصحّية وضمان تغطية النفقات الصحّية، وحتى وإن اختلفت النماذج المعتمدة فإن هذه التغطية أصبحت جزءً من الإستهلاك القسري الذي تفرضه الضرائب[2]؛ والدول الإسكندنافية خصوصاً هي الأكثر تقدّماً في هذا المجال حيث تدفع الدولة هناك التعويضات المُرضية حتى من دون تقارير مرضية في الأسبوع الأول من غياب العاملين كما هو الحال في السويد ثم يصبح التقرير الطبي الذي يثبت الحالة المرضية ملزماً بعد ذلك ويبلغ التعويض 90 في المائة وأحياناً 100 في المائة بالنسبة لبعض التخصصات والمهن وهي تعويضات تعتبر عالية بالنسبة إلى مستوياتها في البلدان الأوربية الأخرى[3].

1 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، ترجمة: عبد السّلام رضوان، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 150، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 1990، ص 23.

2 فؤاد نهرا، النموذج التعاوني دراسة مقارنة: النموذج الدولوي الفرنسي والنموذج التعاوني الألماني، في أحمد السيد النجار (وآخرون)، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أيلول سبتمبر 2006م، ص 208.

3 هادي حسن، النموذج الاجتماعي الديمقراطي، في أحمد السيد النجار(وآخرون)، المرجع السابق، ص 243.

المطلب الرابع: التأمين ضدّ البطالة والتأمينات التقاعدية

كثيراً ما تُعامل البطالة في البلدان العربية مثلاً بشكل مجزّأ بقصرها على البطالة السافرة (حيث لا يجد العاطل عملاً على الإطلاق)، أو نقص التشغيل السافر (حيث يعمل المشتغل وقتاً أقل من معيار ما)، غير أن الموضوع أعمق من ذلك لأن مشاكل التشغيل في هذه البلدان تتمثل أيضاً في "نقص التشغيل المستتر" والذي يعني الحالات التي يعمل فيها الفرد ولو لكلّ الوقت المعتاد ولكن بإنتاجية منخفضة وأنّه لا يستخدم قدراته على الوجه الأكمل وأنّه لا يكسب ما يكفي لتلبية احتياجاته الأساسية وفقاً لمعيار ما"، والحلّ الإستراتيجي للقضاء على هذا المشكل هو "التشغيل الكامل" الذي يعني وجود عمل جيّد ومنتج لجميع طالبي العمل حيث يستخدم الفرد فيه مهاراته ويحقق إمكاناته في النّمو في ظروف تضمن الكرامة الإنسانية وبحيث يمكن للفرد تحقيق دخلٍ كافٍ لتفادي الفقر والضّيم [1].

وبالنسبة لهذه البلدان العربية فإنّ مواجهة البطالة من خلال خلق فرص عمل منتجة ومربحة للعاطلين عن العمل كلّياَ هو تحدّ هائل يقتضي إقامة شبكات أمان فاعلة تقوم بتحويل ما يكفي من الدخل لضمان حدّ أدنى من العيش الكريم لجميع المحتاجين وتوفير التعويض المناسب للعاطلين عن العمل[2]، والفكرة الأخيرة أطلق عليها جيوفري غاريت "سياسة البطالة المدعومة من الحكومة" وهي سياسة تساعد أولئك الذين يتعرّضون للخطر في سوق العمل[3]؛ ومن كل ذلك يمكن أن نقول أن

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002م، المرجع السابق، ص ص 89- 90.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، المرجع نفسه، ص 90 إلى 95.

3 جيوفري غاريت، السياسة الجزئية في الإقتصاد الكوكبي، في: فرانك جي لتشز وجون بولي، العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، **ترجمة:** فاضل جتكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، آذار/مارس 2004، ص 410.

التأمين ضد البطالة يتطلب أكثر من خلق فرص عمل جديدة والدّول الإسكندنافية مثالاً مهمّا في هذا المجال[1]حيث تمزج بين منافع المواطنة والتي هي متساوية لكل المواطنين وأمن وظيفي للسكان العاملين في حالة التوقف المؤقت بسبب المرض أو البطالة أو التوقف الدائم (التقاعد أو التعطل عن العمل).

أما نظام التقاعد فقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية حين بدأت برلمانات مختلف البلدان الإسكندنافية بالتخلّص من أنظمة التقاعد السابقة، بدأت بالسّويد في أربعينات القرن الماضي ثم استمرّت حتّى منتصف الخمسينات في بقيّة الدول الإسكندنافية، وبحسب "أولفاسون Olfasson" فإنّ هذا النظام يضمن تقاعد أساس لكلّ المواطنين من كبار السنّ ثمّ تضاف إلى ذلك مبالغ وفقاً لسنوات الخدمة[2]؛ وهذا التطوّر هو استجابة للتطوّر الإقتصادي الذي شهدته تلك البلدان حيث أصبحت في المنتصف الثاني من القرن المنصرم أكثر تصنيعاً مع تزايد العاملين برواتب والعاملين بالخدمات.

المطلب الخامس: حماية المستهلكين.

قد تكون وظيفة حماية المستهلك تحصيل حاصل لمستجدّات التّحرير الاقتصادي وحرّية السّوق وما يترتّب على ذلك من آثار؛ وقبل أن تتحوّل الخدمات من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص يعتقد الخبراء أنه لا بدّ من سيطرة قويّة من الحكومة عن طريق اللّوائح وإلاّ فأنّ القطاع الخاص سينتهز الفرصة في عملية التّحوّل البطيء للقطاع العام ليُسيطر على السّوق ويحقّق أرباحاً طائلة على حساب

1 لمزيد من التفصيل: عبد الرزاق فارس الفارس، "العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، مجلة المستقبل العربي، العدد 302، أبريل 2004م، ص 63.

2 أحمد السيد النجار (وآخرون)، المرجع السابق، ص 242.

المستهلك والكفاءة[1]؛ وهنا يكون لزاماً على الدولة أن تضطلع بدور ضبطي رقابي سواءً على المدخلات أو الإنتاج أو الأسواق ومثال ذلك الرقابة على الواردات من مستلزمات الإنتاج وعلى صلاحية السّلع وعلى الحدّ من التلوّث..[2].

إنّ التّساؤل الرّئيسي الذي يطرح هنا لتوضيح الصورة هو من الذي كان يقوم بوظيفة الضّبط والرّقابة عندما كانت الدولة تمتلك المرافق وتنتج وتقدّم الخدمات المرفقية؟ فعندما تمتلك الدولة وتقدّم الخدمات وتكون هي أيضاً التي تباشر الضبط والرقابة فإنّ اندماج الوظيفتين معاً يخلق إشكالية لأنّ الدّول ستضبط وتراقب نفسها، ومن هنا جاءت فكرة أن يتمّ تحويل وظيفة الإنتاج والخدمات إلى القطاع الخاص وتقوم الدّولة بالضّبط والرّقابة، لأنّه في حالات الإحتكار بالذات لابدّ من الرقابة على المسائل المتعلّقة بالسّعر ومواصفات الخدمة أو المنتج فالمحتكر دائماً يستغلّ ويرفع الأسعار ويباشر مصلحته إذا لم تكن رقابة عليه[3]، لذا فانتقال عملية الإنتاج وتقديم الخدمة إلى القطاع الخاص يفسح المجال لتقوية وظيفة الضّبط والرّقابة لأنّه يمكن الفصل بين من يقدّم وينتج من ناحية ومن يراقب من ناحية أخرى وتكون الدولة في موقع أقوى لأنّها تحمي مصالح من يتلقّى الخدمة، إنها تحمي مصالح المستهلكين والمواطنين عن طريق مباشرة دورها في ضبط المواصفات والأسعار والتّأكّد من أنّه لا يحدث استغلال أو تجاوز في الممارسات التي تقوم بها هذه المرافق الاحتكارية.

1 بن هاشم، الإتّجاهات والتّغيّرات الإقتصادية المعاصرة وانعكاساتها على أجهزة القطاع الحكومي، ورقة قدّمت إلى ندوة إدخال آليات القطاع الخاصّ وقوى السّوق في إدارة الأجهزة الحكومية، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 3- 5 أكتوبر 1998م، ص 37.

2 سعد طه علام، التنمية والدولة، المرجع السابق، ص 83.

3 انظر مداخلة: أحمد صقر عاشور، ندوة إصلاح الخدمة المدنية لتفعيل القطاع الخاص، المرجع السابق، ص 113.

المبحث الثالث: الوظائف التنشيطية للدولة

لا شك أن السّياق الجديد لوظائف الدولة يشوبه الكثير من التعقيد؛ فعلى الرغم من أنه ينبغي على القطاع العام والدولة توفير السّلع العامّة مثلاً إلا أن هذا لا يعني أنّه يجب على الدّولة أن تنتج البضائع العامّة بل يجب عليها أن توفّرها[1]، وهذا يستلزم بحسب المراقبين ضرورة قيام الدّولة بثلاثة أدوار تنشيطية وتحفيزية للقطاع الخاص كشريك في التنمية وهي: رعاية الأسواق؛ تحفيز ودعم المبادرات؛ وإعادة توزيع الأصول والأدوار .

المطلب الأول: رعاية الأسواق.

لا زال اقتصاد السوق في البلدان المتقدمة نفسها مثار جدل لم يخبُ بعد؛ وقد أكّد رئيس الحكومة الفرنسية السابق "ليونيل جوسبان" أنّ التّحدّي الأبرز المطروح اليوم على المجتمعات الغربية هو جعل اقتصاد السّوق في خدمة الإنسان وكبح ميله إلى الإنفلات من الرقابة الجماعية[2]، أما ما يتعلق بالبلدان النّامية فإنّ النّتائج كارثية خصوصاً إذا علمنا أنّ الضّرر الذي لحق بها لم يأت من حرّية التّجارة أكثر من حركة رأس المال.

ولقد كان جوزيف ستيغليتز يطالب دائماً بالضّرورة الملحّة في الرّقابة على حركة الرّساميل ويذكرنا هنا أنَ البلدان الأوروبية نفسها ظلّت تحظر تنقّل الرّساميل بحرّية حتى الستّينات، لذا فمن الظّلم أن يُطلب من البلدان النّامية التي يعمل نظامها المصرفي بالكاد أن تخاطر بفتح أسواقها المالية، وحتّى لو تركنا مسألة الظّلم جانباً فإنّ هذا يعدَ قراراً اقتصادياً سيّئاً لأنّ الرّساميل المضاربة تزرع الفوضى في طريقها، فالبلدان النّامية الصّغيرة أشبه بمراكب صغيرة ومع التحرير السّريع لأسواق الرّساميل

1 روجيرو بنتو، ندوة إصلاح الخدمة المدنية لتفعيل القطاع الخاص، المرجع السابق، ص 108.

2 السيّد ولد أبّاه، اتجاهات العولمة إشكالات الألفية الجديدة، الدار البيضاء (المغرب): المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2001، ص43.

والذي جرى بناءً على طلب صندوق النّقد الدولي تكون قد دُفعت إلى بحرٍ هائج قبل أن تسدّ الثّقوب في هيكلها وقبل أن يتعلّم قبطانها مهنته ويؤمّن صدّاري الإنقاذ لذا كان هناك احتمال كبير للغرق[1].

ويقترح جيوفري غاريت هنا ضرورة اضطلاع الدّولة الموسّع بمهمّة "تلطيف الأثر السّلبي الذي يمكن أن يترتّب على حرّية تدفّق السّلع والرّساميل لتحقيق وتيرة أعلى من النّمو الإقتصادي واقتصادات أكثر توازناً"[2]، والحكومة هي من عليها دور المراقب من أجل إزالة تلك الآثار السّلبية التي قد تحدث في السّوق لحماية الإقتصاد من أي آثار سلبية سواءً بالتّدخّل المباشر أو غير المباشر(تأثيرات خارجية سّلبية أو إيجابية؛ إحتكارات؛ تّلوّث بيئي؛ غياب العدالة الإجتماعية..)[3] ذلك أنّ الأسواق تفشل وهي فاشلة باستمرار، وعن طريق الوظيفة التشريعية يمكن أن تضطلع الدّولة برعاية السّوق وتصحيح اختلالاته من خلال سنّ القوانين لمنع التفريط ومنع الإفراط، ويكون ذلك أيضاً بتصحيح الجوانب الخارجية الإيجابية والمثال شبكة الإنترنت في أمريكا، فعندما ظهرت لأوّل مرّة تدخّلت الدولة للاستفادة داخلياً من هذا الجانب الإيجابي ومن ثمّ يأتي قانون الدّولة الذي يحدّ من استهلاك هذا العنصر الخارجي النّاتج عن شركات معيّنة، فإذا كنتُ منتجاً لسلعة معيّنة فإنّني أريد أن أضمن في الدّاخل جميع الفوائد المترتّبة عن هذه السّلعة ولا أريد من الآخرين أن يُنتجوا مثلها، كما تتدخّل الدولة لتصحّح الجوانب السّلبية أيضاً وتكون الدّولة حينئذ مسؤولة عن إصلاح التّجاوزات الخطيرة في وظائف السّوق فتتدخّل كحامية لرفاهية القطاعات المحتاجة من المجتمع من خلال تعديل القوانين أو فتح الصّناعات أمام المنافسة لأنّ المنافسة لديها قدرة الضّبط الذّاتي؛ وهكذا يكون تحقيق القوانين مع إفساح المجال للمنافسة هما أفضل الطّرق للتّعامل مع مواقف الإحتكار وضمان كفاءة السّوق.

1 جوزيف ستيغليتز، المرجع السابق، ص 38.

2 فرانك جي لتشز وجون بولي، المرجع السابق، ص 349.

3 عطيّة حسين أفندي، المرجع السابق، ص 106.

المطلب الثاني: تحفيز ودعم المبادرات

تميّز جين **ماري** كول بين الجهاز الإداري الكفء" Bureaucracy Efficient" والجهاز الإداري الدّاعم والمساعد"Supportive" والأخير يعني أن تستصدر الحكومة تشريعات وتضع لوائح مشجّعة وملائمة لتحقيق النّمو والتّنمية للعمليات التي يقوم بها القطاع الخاصّ في وضعٍ يُتعامل فيه بيُسر وسرعة مع الحكومة، ومحصّلة تلك التشريعات قوانين للحوافز والإعفاءات الضّريبية وتشجيع مجالات النّشاط الوليدة وتهيئة مناخ ملائم لها[1]، هذا الدّور الجديد للدّولة تكتسب من خلاله مهمات جديدة تباشر فيها دوراً ضبطياً ورقابياً وداعماً للقطاع الخاصّ خصوصاً فيما يتعلّق بتوفير الحوافز والضّبط والتّنشيط والمبادأة..الخ؛ فإذا أردت أن تنمّي قطاعاً كقطاع الإستثمار في الصّناعات الدّوائية مثلاً تصدر من التّشريعات والقوانين ما يحفّز على الإستثمار في ذلك الإتّجاه[2].

ومن الأهمّية بمكان التّركيز على الإصلاح وتحسين الإطار القانوني والتشريعي المتعلّق بإصدار التّراخيص وتسجيل الشّركات؛ والسّؤال الذي يُثار هنا هو ما مدى صعوبة أو عدم صعوبة الحصول على ترخيص لمشروع جديد في بلدانكم؟ أي أنّ الأمر يتعلّق بإصلاح إطار تنظيم وضبط النّشاط الخاصّ" Regulatory Framework" وعدد القوانين واللّوائح التي تحكم مختلف الأنشطة الإقتصادية وعدد النّماذج والمستندات والأوراق التي يتعيّن على صاحب المشروع أن يستوفيها حتّى يستطيع البدء في تشغيل مشروعه، إن وظيفة الدّولة هنا "تتمثّل في أن تساعد مواطنيها ورجال الأعمال فيها على الخطو السّريع، –وكما عبر فريدمان[3]– "فإنّني

1 جين ماري كول، الإصلاح التشريعي والقضائي لدعم دور القطاع الخاصّ، ورقة قدّمت إلى ندوة إصلاح الخدمة المدنية لتفعيل القطاع الخاص، ص 53 إلى 59 .

2 جين ماري كول، المرجع نفسه، ص 121.

3 توماس فريدمان، السّيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة، ترجمة: ليلى زيدان، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. 2000م، ص 281.

عندما أذهب إلى دولة ما فأنّه في مقدّمة الأسئلة الّتي أوجّهها هو إلى أي مدى أعدت هيكلة دولتك لزيادة سرعة موافقات الحكومة والمعاملات والاستثمار والإنتاج؟ ما مدى السّرعة الّتي يستطيع بها أحد مواطنيك الإنتقال بفكرة من چراج منزله إلى السّوق؟ وما مدى السّرعة الّتي يستطيع بها جمع رأس المال لتنفيذ فكرة مجنونة؟ وما مدى السّرعة التي توصلك إلى أفكار جديدة؟ ما مدى السّرعة الّتي يستطيع بها القضاء على الشّركات الّتي دون مستوى الكفاءة عن طريق التفليسات؟".

وتعتبر ماليزيا المثال الأقرب إلى العالم العربي في هذا المجال، حيث استمرّت الحكومة حتّى الثّمانينات من القرن الماضي في الإضطلاع بمهام وأدوار التنمية؛ غير أنه وفي 1983 اتّخذت الحكومة قراراً يُعدّ ثورةً في رؤية الحكومة لدورها، عبر تحوّل الحكومة من الإضطلاع المباشر والموغل بأدوار التّنمية إلى الإكتفاء بدور الميسّر للقطاع الخاصّ[1]عن طريق تسهيل حصول هذا القطاع على القروض من المؤسّسات التّمويلية والبنوك من أجل إقامة مشروعات معيّنة. ولتحفيز المستثمرين من القطاع الخاصّ للدّخول في المشروعات الكبيرة تقوم الحكومة بإقامة البنية الأساسية كالطّرق والكهرباء؛ وتقدّم للمستثمر الأرض المطلوبة طبقاً للسّعر أو القيمة الخاصّة بها والّتي تختلف من منطقة إلى أخرى حتّى يقوم المستثمر بإقامة المشروع الذي يتلائم مع القيمة الفعلية للأرض[2]؛ ومن ضمن التّسهيلات المهمّة أيضاً إدخال مفهوم الحكومة الإلكترونية "Electronic Gouvernement" من أجل تسهيل التّعاملات بين القطاع العام والعملاء ورجال الأعمال والعامّة من الشّعب.

ولكي يصبح الإقتصاد جاذباً يجب أن نعفي المستثمرين الصّناعيين من التّردّد على مكاتب وأجهزة عديدة وأن يتمّ توحيد الجهة الّتي يتعاملون معها بحيث

1 حليم بن شافعي، ندوة إصلاح الخدمة المدنية لتفعيل القطاع الخاص، المرجع السابق، ص 07.

2 بن هاشم، التجربة الماليزية في إدخال آليات القطاع الخاصّ إلى الأجهزة الحكومية، ورقة قدّمت إلى ندوة إدخال آليات القطاع الخاصّ وقوى السّوق في إدارة الأجهزة الحكومية، المرجع السابق، ص 45.

تصبح جهة واحدة وهي الواجهة والمنفذ الذي يتعاملون من خلاله مع مختلف الجهات(وزارة التّجارة؛الصّناعة مصلحة الرّقابة الصّناعية؛التّسجيل التّجاري..؛ ويكون هناك تنظيم يجعل التّنسيق والتّكامل وتدفّق العمل والإجراءات أمراً مؤكّداً ويحوي قدراً عالياً من الانتظام والثّبات والمصداقية في توقيتات الانتهاء من مختلف الإجراءات الدّاخلية[1]، ويذكر حليم بن شافعي أنّهم أنشأوا في ماليزيا ما أسموه"وثيقة الضّمانات "Bill Guarantees" وهي الضّمانات التي تقدّم إلى المستثمرين خلال الرّواق العظيم للوسائط المتعدّدة وأوّلها هو توفير البنية الأساسية وقاعدة المعلومات والبيانات اللازمة لديهم[2]، وقد ذكرت صحيفة" وول ستريت جورنال" أنّه عندما تجمّع كبار المسؤولين الماليين من الولايات المتّحدة واليابان والصّين وإحدى عشر دولة آسيوية في مؤتمر عقد بماليزيا في نوفمبر 1997م وجدواْ أنّ البنك المركزي الماليزي قد نصّب لوحة إليكترونية لرصد الأهداف من نوع اللّوحات التي تجدها عادةً في إحدى مباريات الإتّحاد القومي لكرة السلّة كانت تعرض رصداً لرقم احتياطي ماليزيا من العملات الأجنبية[3] لكي تبعث الثّقة والطّمأنينة في نفوس الزّائرين بشأن سلامة اقتصاد البلاد.

ومن كل ذلك فالدّور الجديد المطلوب من الدّولة هنا أنه لا بدّ على الدّولة أن تتدخّل وأن تقوم بدور المنشّط والمروّج والمموّل لأنشطة كثيرة كجزء من توليد الحوافز لمؤسّسات القطاع الخاص(والشركاء) لكي يضطلعون بالنشاط المرجوّ منهم.

المطلب الثالث: إعادة توزيع الأصول والأدوار.

في ظلّ العولمة لا بدّ وأن تتغيّر النّظرة القديمة إلى الأشياء عبر إعادة هندسة الأدوار وإعادة توزيع المسؤوليات بين الدولة والفرد، صحيح أن الدّولة كانت تمتلك

1 حليم بن شافعي، الحكومة الإلكترونية ومجمّعات الخدمة الموجّهة للقطاع الخاصّ، ورقة قدّمت إلى ندوة إصلاح الخدمة المدنية لتفعيل القطاع الخاص، المرجع السابق، ص ص 166-167.

2 حليم بن شافعي، المرجع نفسه، ص 170.

3 توماس فريدمان، المرجع السابق، ص 23.

زمام القيادة غير أنه في ظل السّياق الجديد للدّولة والعالم المتغيّر يجب ألاّ تكون السّيادة للدّولة بل للفرد وفي المرحلة الثّانية يأتي المجتمع المحلّي ثمّ تأتي الدّولة أخيراً، وهذا يعني أنّه يجب على الفرد أن يتحمّل مسؤولياته ولا يحمّلها للمجتمع المحلّي؛ ويجب على المجتمع المحلّي أن يتحمّل مسؤولياته ولا يحمّلها للدّولةوهذا ما يمثّل قاعدة اللامركزية؛ كما يجب على الدّولة الحديثة أن تعتمد على موارد الأفراد وتسمح لهم بأن يقوموا بمسؤولياتهم تجاه مستقبلهم وتجاه احتياجاتهم ويجب على المجتمع المحلّي أن يتحمّل مسؤولياته إذا كان هناك شيء يجب أن يتمّ على المستوى الأقلّ، ولا بدّ أن نتذكّر أنّ هناك الكثير من الأفراد والمنظمّات المجتمعية التي تفضّل أن تهتمّ بتلبية احتياجاتها والتّخطيط لمستقبلها بنفسها، وهناك أيضاً الأفراد البائسون المحرومون من أي موارد الّذين يعتمدون على الدّولة في كلّ شيء ويرجع وجود عدد كبير من هؤلاء الفقراء إلى حرمانهم من الإمكانيات الأساسية الّتي تمكّنهم من الإهتمام بأنفسهم، وهذا يعني أن نهتمّ أكثر بهم وأن نقضي على الظّلم القائم من خلال سياسات اجتماعية رشيدة [1].

وتكمن العقدة أساساً هنا في أنّ نقل ملكية الأصول الحكومية (الخوصصة) بغض النظر عن آثارها إن كانت إيجابية أم غير ذلك فالعملية تثير إشكاليات وسلبيات خطيرة كانقضاض رأس المال الأجنبي والشّركات عابرة القومية على الأصول الإنتاجية الخاصّة بقطاع الأعمال والمجتمع عموماً وتحويلها لملكية رأس المال الأجنبي؛ وهذه مسألة تثير حساسية خاصّة في كلّ البلاد النّامية–أي ما يتاح للمواطنين وما يُتاح للأجانب– وينبغي التّوفيق فيها بين اعتبارات متعدّدة، فهناك حاجة على تشجيع المواطنين وأبناء الوطن على الإستثمار في أصول بلدهم؛ ومع ذلك هناك قضايا تكنولوجية وتسويقية قد تفرض وجود مستثمر أجنبي يملك قدرات تكنولوجية تساعد على استمرار التّطوير والمنافسة العالمية[2]، كما أنّ توزيع هذه

1 توماس فريدمان، المرجع نفسه، ص 107.

2 حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص 132.

الأصول في أيدي أبناء الوطن قد يثير أيضاً إشكالية أشدّ خطورة تتمثّل في الاقتناع السّائد بأنّ عمليات الخوصصة لم تعِنِ سوى نقل ممتلكات الدّولة وموجوداتها إلى أولئك الّذين يشكّلون بطانة الدّولة مُغرقينهم في بحار الثّروة وهو ما يكون باعثاً على قدرٍ كبيرٍ من عدم الاستقرار[1]؛ وهنا تثار مسألة المسائل وإشكالية الإشكاليات وهي "مسألة التّقويم والتّوقيت"[2] فبالنّسبة للتّقويم لا يمكن أن ينجح برنامج للخوصصة ما لم تُبع الأصول والمشروعات بثمنها الإقتصادي وأيّ تهاون سيُؤدّي إلى شعورٍ بالظّلم لتوزيع المزايا والهدايا على الأنصار والمحاسيب.. ولذلك ينبغي الحرص في إعداد التّقويم بما يوفّر القناعة العامّة بأنّه يعكس القيمة الإقتصادية الحقيقية، أمّا مسألة التّوقيت فينبغي أن تراعي قدرة الإقتصاد على تقبّل عمليات الخوصصة دون مُجاوزة لقدرة السّوق المالية أو إمكانات المدّخرين والمستثمرين وإتاحة الفرصة كاملة للمستثمرين المحتملين للدّراسة والحصول على البيانات والمعلومات الكافية.

إنّ ما وراء ذلك هي المرحلة الإنتقالية الّتي تعيشها المجتمعات النّامية؛ فالقطاع الخاصّ بطبيعته –فيما عدا استثناءات معيّنة– يميل إلى تجميع الثّروة وتركيزها في يده، وهذا قد يتحوّل إلى سلبية خارجية لا مفرّ منها ممّا يجعل الدّولة تتدخّل لإعادة توزيع الأصول أو الدّخول من خلال الضّرائب في العادة، وخصوصاً ضّريبة الدّخل وهو ما جعل عملية إعادة توزيع الثّروة عملية معقّدة جدّاً[3]، ومع هذا فهي عملية يفترض منها العدالة في توزيع الدّخل وتكافؤ الفرص وهي ترتبط بشكل وثيق أو تتوقّف على ثلاثة شروط تقابلها ثلاثة أوجه لتدخّل الدولة[4]:

1 دانييل يُرغن وجوزيف ستانسلاف، بُرجا التّحكّم والقيادة المعركة بين الدّولة والسّوق هي الّتي تعيد تشكيل العالم الحديث، في: فرانك جي لتشز وجون بولي، المرجع السابق، ص 384.

2 حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 133.

3 روجيرو بنتو، المرجع السابق، ص 115.

4 معتزّ بالله عبد الفتّاح، الأسس الفلسفية والسّياسيّة للوظيفة التّوزيعية للدّولة، ورقة قدّمت إلى ندوة دولة الرّفاهية الإجتماعية، في : أحمد السيد النجار (وآخرون)، المرجع السابق، ص 181.

أولاً: التّوزيع الأمثل لأدوات الإنتاج وهذا هو شرط "كفاءة النّظام"؛

ثانياً: التّوزيع العادل للدّخول وهو الذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الإقتصادية للأفراد الأقلّ حظّاً والأكثر احتياجاً وهذا هو شرط "عدالة النّظام"؛

ثالثاً: تصحيح النّشاط الإقتصادي من خلال الزّمن، كمنع التقلّبات في الدّخل والبطالة والبرامج الإجتماعية وهذا هو شرط "استقرار النظام".

الخاتمـــــة:

منذ أن ظهرت الدولة القومية ظهرت وظائفها حتى أصبحت هذه الدولة مسؤولة عن تأمين كافة متطلبات الحياة للمواطن، غير أنه بالرجوع قليلاً إلى التاريخ نجد أن الدولة القومية اضطلعت بأربع وظائف رئيسية (سياسية؛ وأمنية؛ واقتصادية؛ وثقافية واجتماعية)، هذه الوظائف تعرضت إلى تداعيات كبرى بفعل التحولات المصاحبة للعولمة مما استلزم إعادة نظر أو إعادة هيكلة هذه الوظائف، وقد ركزت الدراسة على الترشيد الوظيفي لهذه الدولة القومية كأهم التطورات التي ميزت عصرنا الحاضر؛ وتقترح الدراسة تصنيفاً ثلاثياً للوظائف الجديدة التي على الدولة القيام بها في ظل التحولات الحاصلة:

أولاً: الوظائف الأساسية أو "السيادية" أو وظائف الحد الأدنى حيث يجب على الدولة وعليها وحدها يقع توفير هذه "الخدمات أو السلع العامة" كالدفاع ضد الأعداء الخارجيين وحفظ والأمن والنظام داخلياً؛ وكذا حماية الملكية عبر وضع الضّمانات التشريعية والمؤسسية المطمأنة للرّساميل المحلّية والعابرة للحدود؛ والصحّة العامة باعتبارها همَ عمومي يتجاوز الفرد إلى المجتمع لكبح التهديدات الوبائية والتي يمكن أن تمتد للمجال العام؛ والإدارة الاقتصادية الكلية عبر ضبط النشاط الإقتصادي وفق متطلبات السوق ومصالح وأهداف الدولة المرجوة في المجال الإقتصادي؛ ومكافحة

الفقر عبر برامج نابعة من داخل الدول هدفها تلطيف الآثار الإجتماعية على الفقراء والتخفيف من وطأة العولمة عليهم.

ثانياً: الوظائف الوسيطة والتي تشتمل على توضيح دور الدولة في التعليم الأساسي عبر تنويعه وتجويده وتوفيره لكافة الفئات المجتمعية وخصوصاً المسحوقة، وحماية البيئة عبر تعزيز القدرة على تشخيص وتقييم ومتابعة الأضرار التي تصيب أنظمة الطبيعة والأخطار التي تهدد بقاء وسلامة ورفاه المجتمع وتوفير شروط ومتطلبات التنمية المستدامة، وتوفير التأمين الصحي والخدمات الصحية اللازمة لجميع أفراد المجتمع بلا استثناء لمواجهة تعدد وتنوع الأخطار المصاحبة للعولمة، بالإضافة إلى التأمين ضد البطالة من خلال توفير تعويض مناسب أوخلق فرص عمل منتجة ومربحة للعاطلين عن العمل مع ضمان تأمين تقاعدي أو تقاعد أساس مناسب لكبار السن الذين يريدون إنهاء الخدمة، يضاف إلى ذلك أيضاً حماية المستهلكين عبر الإضطلاع بدور ضبطي رقابي على المدخلات والإنتاج والأسواق والواردات من مستلزمات الإنتاج وعلى صلاحية السّلع والحدّ من التلوّث.. وكل ذلك من أجل حماية المجتمع والمستهلكين.

ثالثاً وأخيراً هناك الوظائف التنشيطية: كرعاية الأسواق عبر ضبطها وتصحيح اختلالاتها وكبح ميلها للإنفلات من رقابة الدولة وهذا لتجنب فشلها؛ يضاف إلى ذلك تحفيز ودعم المبادرات من خلال توفير الحوافز والإعفاءات الضريبية المشجعة على المبادرة والمبادأة وتنشيط القطاع الخاص عن طريق الأطر القانونية والتشريعية الملائمة. ومن الوظائف التنشيطية أيضاً إعادة توزيع الأصول والأدوار عبر إعادة هندسة الأصول وإعادة توزيع المسؤوليات بين الدولة والفرد، لتصبح السّيادة للفرد بدل الدّولة وفي المرحلة الثّانية يأتي المجتمع المحلّي ثمّ تأتي الدّولة أخيراً، وهذا يعني أنّه يجب على الفرد أن يتحمّل مسؤولياته ولا يحمّلها للمجتمع المحلّي؛ ويجب على المجتمع المحلّي أن يتحمّل مسؤولياته ولا يحمّلها للدّولة وهذا هو منطق الشراكة المجتمعية والتنموية والذي تفرضه الحكامة الجيدة في المجتمعات المتقدمة.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب.

- البلاوي حازم، دور الدولة في الاقتصاد، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 1418هـ 1998م.
- الكواري علي خليفة، دور المشروعات العامة في التنمية الإقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة المشروعات العامة في أقطار الخليج العربية المنتجة للنفط، الكويت: سلسلة كتب المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 42 يونيو 1981م.
- النجار أحمد السيد (وآخرون)، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر 2006م.
- باغنار جاك، الدولة مغامرة غير أكيدة، ترجمة: نور الدين اللباد، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002.
- جمعة سلوى شعراوي (وآخرون)، ندوة إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، الطبعة الأولى، 2003م.
- جيدنز انطوني، عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة: عباس كاظم وحسن كاظم، بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003م.
- جي لتشز فرانك، وبولي جون، العولمة الطوفان أم الإنقاذ: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، آذار/ مارس 2004.
- طه علام سعد، التنمية والدولة، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، 2004م.

- مارتن هانس بيتر، وشومان هارالد، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي؛ مراجعة رمزي زكي، العدد 238، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998.

- عطية فيليب، أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد161، مايو 1992م.

- فريدمان توماس، السّيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة، ترجمة: ليلى زيدان، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000م.

- ستيغليتز جوزيف، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار (ANEP)، 1999.

- ولد أبّاه السيّد، اتجاهات العولمة إشكالات الألفية الجديدة، الدار البيضاء، (المغرب): المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2001.

ثانياً: المجلات العلمية.

- الفارس عبد الرزاق فارس، "العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، مجلة المستقبل العربي، العدد 302، أبريل 2004م.

- باريراليتي سيرجيو، "حقوق الإنسان وصندوق النقد الدولي"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، المجلد 38، ديسمبر 2001.

- ليفي برايان، "كيف تستطيع الدول تدعيم أسواقها؟"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 34، العدد 03، سبتمبر 1997.

ثالثاً: تقارير عالمية منشورة.

- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد عارف، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 142، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1989 م .

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، ترجمة: عبد السّلام رضوان، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 150، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 1990.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م، تعميق الديمقراطية في عالم منفلت، ترجمة: مؤسسة تاتيكس للاتصالات بجميع اللغات، القاهرة: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، 2002 .

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003م، نحو إقامة مجتمع المعرفة، UNDP، عمّان (الأردن): المطبعة الوطنية، 2003م.

رابعاً: ندوات علمية.

- ندوة إصلاح الخدمة المدنية لتفعيل القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: 15-17 ديسمبر/كانون الأوّل1997.

- ندوة إدخال آليات القطاع الخاصّ وقوى السّوق في إدارة الأجهزة الحكومية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 3- 5 أكتوبر 1998م.